الصباح المحلية
AL-SABAH
No. 5012 | الخميس | 21 ربيع الآخر 1446 هـ | 24 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

سمو أمير البلاد هنأ رئيس فيتنام بانتخابه رئيسا للجمهورية

سمو أمير البلاد

بعث سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيس ليونغ كيونغ رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة انتخابه من قبل الجمعية الوطنية الفيتنامية "البرلمان" رئيسا لجمهورية فيتنام الاشتراكية وأدائه اليمين الدستورية متمنيا سموه لجمهورية فيتنام الاشتراكية وشعبها الصديق المزيد من التقدم والازدهار وله كل التوفيق والسداد وموفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء ببرقيتي تهنئة مماثلتين.

بما يترجم العمل الجماعي الإنساني في أبهى صوره

الكويت: دور بارز للأمم المتحدة في مساعدة المنكوبين بالعالم

الملحق الدبلوماسي عبد الله بوعباس

نيويورك - "كونا": أكدت الكويت أمس الأول الثلاثاء أهمية دور الأمم المتحدة البارز في العمل المتعدد الأطراف لمساعدة الشعوب المنكوبة ودعمها بجميع السبل بما يترجم العمل الجماعي الإنساني في أبهى صوره.

جاء ذلك في كلمة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة التي ألقاها الملحق الدبلوماسي عبد الله بوعباس أمام اللجنة الثانية للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والمالية تحت بند "القضاء على الفقر وقضايا التنمية".

وقال بوعباس "نتطرق اليوم لقضايا حساسة متعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية لما لها من أهمية بالغة في حياة الشعوب وديمومتها" في ظل ما يشهده العالم من مآسي.

وتطرق بوعباس إلى التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بأزمة المياه التي تشير إلى أن 40 بالمئة من سكان العالم يعانون اليوم من شح المياه كما سيتعرض ما يصل إلى 700 مليون شخص إلى خطر التهجير بسبب شح المياه الشديدة بحلول عام 2030.

وأضاف أن التقرير حذر من أن 80 بالمئة من مياه الصرف الصحي يتم ضخها من دون معالجة في البيئة وتمثل الكوارث المرتبطة بالمياه 90 بالمئة من الكوارث الطبيعية الأكثر تدميرا منذ عام 1990.

وأشار الملحق الدبلوماسي كذلك إلى التقرير الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي ذكر أن هنالك نحو 346 مليون شخص في أفريقيا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مما يعني أن ربع سكان القارة ليس لديه ما يكفي من الطعام.

وذكر بوعباس أن نحو 96 بالمئة من سكان غزة "2ر1 مليون شخص" يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة حول مخاطر المجاعة المرتفعة بدولة فلسطين.

وفي السياق لفت الملحق الدبلوماسي إلى دور دولة الكويت وجهودها المبذولة لمساعدة الدول المنكوبة من خلال وضع آليات خارجية لمساعدة تلك الدول وبرفع المعاناة عنها.

واستشهد بالدور البارز للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي يقدم المنح والقروض الميسرة من غير الالتفات لأي حسابات سياسية أو دينية ل105 دول في العالم ليكون الهاجس الإنساني هو الأسمى والخط الثابت الذي يسير عليه.

وعلى الصعيد المحلي أبرز بوعباس دور دستور دولة الكويت الذي ينص بعدد من مواده إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين من خلال توفير الرعايا الصحية والتعليم والمعونة الاجتماعية مما يساهم بتحقيق رفاه شامل للمجتمع.

ولفت أيضا إلى رؤية "كويت جديدة" التي تحدد الأولويات طويلة المدى للتنمية مثل إنشاء منطقة تتمتع بقوانين وأنظمة خاصة جاذبة للاستثمار واكساب الأفراد مهارات الإبداع والابتكار وتعزيز صحة ورفاه المجتمع.

وتحدث الملحق الدبلوماسي عن الخطة الاستراتيجية الثانية لهيئة الغذاء والتغذية "20262024-" كمرحلة جديدة من مسيرة التطوير المستمر في مجال السلامة الغذائية والتغذية المجتمعية لتحسين صحة المواطنين وتوفير بيئة غذائية آمنة وصحية.

وأكد بوعباس أن دولة الكويت طورت نظاما شاملا للمجتمع حقق انخفاضا ملحوظا لمعدلات الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات إلى جانب تطوير خدمات واسعة النطاق في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والاستخدام المعيشي والصرف الصحي.

وأضاف أن الكويت خطت خطوات مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مع تركيز اهتمامها بشكل كبير على البيئة والحفاظ على التزام ثابت تجاه الشراكة العالمية والتضامن الدولي.

وختم الملحق الدبلوماسي كلمة الكويت بالتأكيد على حرصها على المشاركة الفاعلة مع المجتمع الدولي بكل ما يصب بمصلحة الشعوب من خلال تقييم شامل للتحديات والفرص ووضع أهداف واضحة وملموسة لتحقيق التغيير الإيجابي والمستدام.

أكد التزام البلاد بمبادئ ميثاق المنظمة

وزير الخارجية: دور بارز للكويت في تعزيز أجندة الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين

وزير الخارجية عبدالله اليحيا في كلمة له بمناسبة (يوم الأمم المتحدة)

جانب من (يوم الأمم المتحدة) الذي أحيته بعثة الأمم المتحدة لدى البلاد

بلادنا بصفتها عضوا فاعلا في الأمم المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بأهمية العمل الدولي المشترك

إسهامات الكويت لا تقف عند تقديم المساعدات الإنسانية بل حملت راية الدفاع عن حماية المدنيين

حريصون على حفظ السلم والأمن الدوليين لرفع المعاناة عن الشعوب المتضررة

مستمرون في عملنا كشريك فاعل وموثوق للأمم المتحدة من خلال تقديم الدعم وتعزيز الشراكة مع أجهزتها الرئيسية

الطاهر: فخورون بالتعاون الوثيق مع حكومة الكويت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

قال وزير الخارجية عبدالله اليحيا أمس الأول الثلاثاء إن دولة الكويت بصفتها عضوا فاعلا في منظمة الأمم المتحدة تقوم بدور بارز في تعزيز أجندة المنظمة من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير اليحيا بمناسبة "يوم الأمم المتحدة" الذي أحيته بعثة الأمم المتحدة لدى دولة الكويت تحت عنوان "استدامة السلام والأمن" برعايته وحضور نائب الوزير السفير الشيخ جراح الجابر وعدد من المسؤولين ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلاد.

وذكر أن الاحتفال بهذا اليوم يشكل منبرا مناسبا لتجديد دعم دولة الكويت لما تقوم به الأمم المتحدة من جهود مقدرة في سبيل خدمة الإنسانية باعتبارها حجر الزاوية للعمل الدولي متعدد الأطراف فما من منظمة عالمية أخرى تمتلك ما لدى الأمم المتحدة من شرعية وقدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي.

وأضاف أن هذه المناسبة تعد فرصة سانحة لتجديد التزام المجتمع الدولي بأهداف ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل عماد العمل الدولي المشترك ونبراسا مضيئا وأساسا "ننطلق منه لتعزيز التعاون الدولي لتحقيق ما نصبو إليه جميعا من حفظ وصون السلم والأمن".

وأكد أن دولة الكويت بصفتها عضوا فاعلا في الأمم المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بأهمية العمل الدولي المشترك فقد حرصت منذ انضمامها للأمم المتحدة في عام 1963 على تقديم الدعم والمساندة لكافة الجهود والأنشطة التي تبذلها وترعاها المنظمة خاصة في المجالين الإنساني والتنموي لكل ما من شأنه تحقيق الازدهار والنماء لشعوب العالم وتخفيف المعاناة عن أولئك المنكوبين جراء الأزمات الإنسانية فقد كانت منارة للأمل ويد عون لمن هم في أمس الحاجة إليها بغض النظر عن دينهم أو جنسيتهم أو خلفيتهم مجسدة بذلك روح وجوهر الأمم المتحدة.

وأوضح أن إسهامات دولة الكويت لا تقف عند تقديم المساعدات الإنسانية بل حملت الكويت راية الدفاع عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وحرصت على تعزيز الدبلوماسية الوقائية وتغليب مبدأ الحوار والمصالحة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار لاعبة بذلك دورا بارزا في تعزيز أجندة الأمم المتحدة من أجل عالم أكثر سلاما وأمانا.

وجدد حرص دولة الكويت على حفظ السلم والأمن الدوليين لرفع المعاناة عن الشعوب المتضررة وتعزيز التنمية المستدامة وذلك في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد.

وقال وزير الخارجية إن دولة الكويت مستمرة في عملها كشريك فاعل وموثوق للأمم المتحدة من خلال تقديم الدعم وتعزيز الشراكة مع أجهزتها الرئيسية لتمكينها من مواجهة التحديات العالمية المشتركة وتحقيق الأهداف النبيلة التي ننشدها جميعا فالشراكة بين دولة الكويت والأمم المتحدة "شراكة من أجل السلام والازدهار للكويت والمنطقة والعالم أجمع".

وأشاد بدور المنظمة وإسهامها منذ نشأتها عام 1945 في تعزيز الأمن والاستقرار العالمي وإرساء مبادئ العمل المشترك والتعاون لتحقيق رفعة الشعوب وازدهارها مؤكدا أن شعار الاحتفالية "استدامة السلام والأمن" مواتيا لما يمر به العالم من تحديات جسيمة وغير مسبوقة للسلم والأمن الدوليين وفي واقع بات متشبعا بالصراعات والتوترات المهددة للاستقرار فقد أصبح دور الأمم المتحدة في حل النزاعات وحفظ السلام وبنائه وتعزيز الحوار أكثر أهمية من أي وقت مضى.

واستذكر بكثير من الفخر والامتنان الموقف البطولي والتاريخي للأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة في دعم دولة الكويت لاستعادة سيادتها وحريتها في عام 1991 ذلك الموقف الذي يعد أحد أبرز النماذج الرائدة لدور الأمم المتحدة في حماية السلم والأمن الدوليين وأحد أصدق التجارب وأنجحها في هذا الإطار.

وأكد دعم دولة الكويت ومساندتها لجهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تحقيق أهدافها ومقاصدها الخيرة لخدمة شعوب العالم وتحقيق تطلعاته وغاياته فالعالم اليوم بات يقف على أعتاب حقبة جديدة بتحديات جديدة "تستوجب منا تجديد التزامنا بالسلام كركيزة أساسية نبني عليها ازدهارنا الجماعي وأمننا المستدام".

من جانبها قالت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم لدى البلاد غادة الطاهر في كلمة مماثلة إن دولة الكويت بالتزامها وجهودها وإيمانها بضرورة احترام المواثيق الدولية اضطلعت بدورها في السلام والأمن وظلت شريكا أساسيا للأمم المتحدة في رحلة السلام والتنمية.

وأعربت الطاهر عن فخرها بالتعاون الوثيق مع حكومة دولة الكويت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كركيزة أساسية لإرساء أسس سلام مستدام فقد قدمت الدعم المادي والمساندة لمشاريع التنمية والعمل الإنساني للشعوب المتضررة خلال مسيرة طويلة ظلت ومازالت تقف شاهدا على إيمان لا يتزعزع بضرورة التكاتف والعمل المشترك. وذكرت أن وكالات الأمم المتحدة تعمل في شراكة حقيقية مع حكومة وشعب الكويت في مجالات متعددة مثل تنويع الاقتصاد وتمكين الشباب والصحة والتعليم والعمل على قضايا المناخ وحقوق الإنسان والحوكمة وغيرها.

وأوضحت أن في العام الماضي وحده "شهدنا تعاونا ملحوظا في مجالات عدة بما في ذلك دعم الحوكمة والشفافية مما ساعد الكويت على تحسين ترتيبها في مؤشر مدركات الفساد" إضافة إلى الابتكار في التكنولوجيا المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كما تم العمل على السياسات الخاصة بالطفولة وصحة كبار السن وتعزيز السياسات الاقتصادية والمشاريع البيئية مثل مبادرة العواصف الرملية وحملة التشجير في الكويت.

وأضافت أن دولة الكويت تحتل اليوم المرتبة الأولى في مؤشر السلام العالمي لعام 2024 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة 25 على مستوى العالم مما يعد إنجازا كبيرا يبرز المسؤولية العميقة التي تقع على عاتق دولة الكويت كقائد للسلام في المنطقة.

صورة جماعية

غادة الطاهر

«سعود الناصر» الدبلوماسي نظم ندوة «محكمة العدل الإسلامية الدولية.. النشأة والنظام الأساسي»

نظم معهد "سعود الناصر الصباح" الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية أمس الأربعاء ندوة بعنوان "محكمة العدل الإسلامية الدولية النشأة والنظام الأساسي" بمشاركة الوزارة ومنظمة التعاون الإسلامي.

وتناولت الندوة فكرة النشأة التي ظهرت منذ القمة الثالثة للمنظمة التي عقدت في مكة المكرمة في يناير 1981 وكذلك القمة الإسلامية الخامسة التي عقدت في دولة الكويت حيث تم اعتبارها مقر المحكمة ثم توالت القرارات الصادرة لحث الدول الأعضاء على ضرورة الإسراع في توقيعها وتصديقها على النظام الأساسي للمحكمة لكي يدخل هذا النظام حيز التنفيذ.

وتطرقت الندوة إلى أهمية محكمة العدل الإسلامية الدولية التي تعد خطوة استراتيجية لتعزيز الوحدة والتعاون القانوني بين الدول الإسلامية كما تهدف إلى تحقيق العدالة الدولية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إذ توفر منصة لتسوية النزاعات بعيدا عن التأثيرات الخارجية مما يعزز استقلال القرار السياسي للدول الأعضاء.

واستعرضت الندوة بعض مواد النظام الأساسي للمحكمة التي تطلب توقيع ومصادقة 38 دولة أي ما يعادل ثلثي أعضاء المنظمة حتى تباشر المحكمة أعمالها فيما لم يصادق على النظام الأساسي سوى 14 دولة ووقعت على النظام الأساسي 7 دول ولم تصادق بعد وبذلك فإن المحكمة بحاجة إلى مصادقة 24 دولة إضافية حتى تتمكن المحكمة من مباشرة أعمالها. وشارك في الندوة مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية الوزير المفوض تهاني الناصر ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض محمد العميري ومدير إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي السفير حسن علي حسن والمختص في الشؤون القانونية في ديوان أمين عام المنظمة الدكتور يعقوب الويمين.